Document: EB 2018/123/R.8/Rev.1
Agenda 5(a)(i)
Date: 16 April 2018
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

تقرير رئيس الصندوق بشأن قرض ومنحة مقترح تقديمهما إلى جمهورية موزامبيق من أجل مشروع تمويل المشروعات الريفية

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Robson Mutandi
شعبة أفريقيا الشرقية والجنوبية
المدير القطري
رقم الهاتف: 3112151 82 258+
البريد الإلكتروني: r.mutandi@ifad.org

Bernadette Mukonyora
محللة برامج
رقم الهاتف: 2695 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: b.mukonyora@ifad.org

نشر الوثائق:

Alessandra Zusi Bergés
كبيرة موظفي وحدة شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2092 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة الثالثة والعشرون بعد المائة
روما، 16-17 أبريل/نيسان 2018

للموافقة

المحتويات

خريطة منطقة المشروع **iii**

موجز التمويل **iv**

توصية بالموافقة **1**

أولا- السياق الاستراتيجي والأساس المنطقي **1**

ألف- التنمية القُطْرية والريفية وسياق الفقر 1

باء- الأساس المنطقي والمواءمة مع الأولويات الحكومية وبرنامج الفرص الاستراتيجية القُطْرية المستند إلى النتائج 2

ثانيا- وصف المشروع **3**

ألف- منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة 3

باء- الهدف الإنمائي للمشروع 3

جيم- المكونات/النتائج 4

ثالثا- تنفيذ المشروع **4**

ألف- النهج 4

باء- الإطار التنظيمي 5

جيم- التخطيط، والرصد والتقييم، والتعلم وإدارة المعرفة 5

دال- الإدارة المالية والتوريد والتسيير 6

هاء- الإشراف 7

رابعا- تكاليف المشروع وتمويله وفوائده **7**

ألف- تكاليف المشروع 7

باء- تمويل المشروع 8

جيم- تحليل موجز للفوائد والجوانب الاقتصادية 9

دال- الاستدامة 9

هاء- تحديد المخاطر وتخفيف أثرها 10

خامسا- الاعتبارات المؤسسية **10**

ألف- الامتثال لسياسات الصندوق 10

باء- المواءمة والتنسيق 10

جيم- الابتكارات وتوسيع النطاق 11

دال- الانخراط في السياسات 11

سادسا- الوثائق القانونية والسند القانوني **11**

سابعا– التوصية **11**

الذيول

الذيل الأول – اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها
الذيل الثاني – الإطار المنطقي

خريطة منطقة المشروع

موزامبيق

مشروع تمويل المشروعات الريفية

تقرير التصميم

إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية | 31-07-2017

جمهورية موزامبيق
مشروع تمويل المشروعات الريفية

موجز التمويل

المؤسسة المُبادِرة:	الصندوق
المقترض:	جمهورية موزامبيق
الوكالة المنفذة:	وزارة الاقتصاد والمالية
التكلفة الكلية للمشروع:	72.5 مليون دولار أمريكي
قيمة منحة الصندوق	62.1 مليون دولار أمريكي
مساهمة المقترض:	4.3 مليون دولار امريكي
مساهمة المستفيدين:	1.1 مليون دولار أمريكي
مساهمة القطاع الخاص	5 ملايين دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق
المؤسسة المتعاونة:	يخضع لإشراف الصندوق المباشر

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصية الخاصة بالمنحة المقترح تقديمهما إلى جمهورية موزامبيق من أجل مشروع تمويل المشروعات الريفية، على النحو الوارد في الفقرة 53.

قرض ومنحة مقترح تقديمهما إلى جمهورية موزامبيق من أجل مشروع تمويل المشروعات الريفية

أولا- السياق الاستراتيجي والأساس المنطقي

ألف- التنمية القُطْرية والريفية وسياق الفقر

1- تجمع موزامبيق بين الإمكانات العالية في الزراعة ومصائد الأسماك مع توافر أسواق محلية وإقليمية لعرض منتجاتها. وتمتلك الأرض والعمالة بوفرة، وهما عاملان رئيسيان للإنتاج، حيث تمتلك حوالي 380 799 كيلومتر مربع من الأراضي و26.5 مليون نسمة. ومن ناحية أخرى، أصبح الحصول على الدعم التقني وتوفر التمويل المعدل لرأس المال من أجل توسيع الإنتاج الزراعي وتكثيفه على نحو متزايد عقبات كبيرة في السنوات الأخيرة. وقد أثارت المجموعة المستهدفة من الصندوق هذه القضايا خلال عدة بعثات لدعم الإشراف على البرامج والمشاريع التالية: برنامج ترويج الأسواق الريفية، ومشروع تنمية سلاسل القيمة المناصرة للفقراء في ممرات مابوتو ولمبوبو، ومشروع الترويج لمصايد الأسماك الحرفية، ومشروع تعزيز حقوق الصيادين الحرفيين في الموارد، ومشروع الترويج لتربية الأحياء المائية على نطاق صغير.

2- تستند بيئة السياسات في موزامبيق إلى الخطة الخمسية للحكومة للفترة 2015-2019. وهذه هي الوثيقة الرئيسية التي تحدد السياق الاستراتيجي للدولة التنموية. وتركز على إيجاد بيئة اقتصادية كلية متوازنة ومستدامة تمكن القطاع الأولي من تعزيز الإنتاجية وتحسين قاعدة الدخل الريفي. وتتمثل الأولوية الثالثة للاستراتيجية الوطنية في زيادة إنتاج وإنتاجية جميع القطاعات المتصلة بالإنتاج الزراعي. وينبغي تحقيق هذا من خلال تحسين حصول المنتجين الزراعيين على التمويل، ولا سيما المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارع التي تملكها الأسر.

3- غير أن القيود التشغيلية وقيود القدرات والسيولة في القطاع المالي -الناجمة عن أزمة الديون في القطاع المصرفي- جعلت القطاع غير قادر على تلبية الطلب على الخدمات المالية من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة ومن أصحاب المشروعات الزراعية وغير الزراعية في جميع القطاعات، ولا سيما في المناطق الريفية. وبالإضافة إلى الطلب الكبير على رأس المال لإطلاق مشاريع كبيرة في البنية التحتية، قلصت الأزمة من فرص حصول شريحة كبيرة من السكان على التمويل. ومن ثم، كان على المصرف المركزي، كاستراتيجية للانتعاش، اعتماد تدابير غير تقليدية في السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار في سعر الصرف سريع التآكل مع الارتفاع التاريخي لأسعار الفائدة. وقد أدت هذه التطورات الأخيرة إلى انخفاض

كبير في الإقراض للوحدات الاقتصادية الريفية الصغيرة. ومن المرجح أن تظهر الآثار الضارة على مدى السنوات المقبلة، ومن غير المتوقع أن تخفف إلا بعد الانتخابات الوطنية في عام 2019.

4- تدعم السياسات الخاصة بالزراعة الخطة الخمسية للحكومة للفترة 2015–2019، وهي خطة تحدد البيئة التمكينية للاقتصاد الكلي وتضمن الاستقرار السياساتي. ففي المقام الأول، تركز الخطة الاستراتيجية للقطاع الزراعي على تحويل الزراعة إلى قطاع أولي حديث مدفوع تجاريا ويتميز بالشمول. وتورد الخطة الاستراتيجية للقطاع الزراعي للفترة 2010–2019 الوصول الآمن إلى كميات كافية من الغذاء المغذي كحق أساسي من حقوق الإنسان. وفي المقام الثاني، تتضمن الخطة الوطنية للاستثمار الزراعي للفترة 2014–2018، وهي أداة استثمارية تتماشى مع الخطة الاستراتيجية للقطاع الزراعي، فكرة دعم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة لزراعة مجموعة واسعة من الأغذية المغذية، ودعم البحوث في أصناف من المواد الغذائية الأساسية المدعمة بيولوجيا مع إدخالها ونشرها.

5- أدت أزمة الديون إلى تراجع الاقتصاد الذي يعاني أصلا من التدهور. وانخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في موزامبيق إلى 3.3 في المائة في عام 2016 بعدما كان 6.6 في المائة في العام السابق. وقد خُفضت توقعات البنك الدولي للنمو لعام 2017 من 5.2 في المائة إلى 4.8 في المائة، من أجل إدراج آثار النقص المحتمل في الوقود واستمرار السياسة النقدية المشددة.

6- ومع ذلك، هناك دلائل تشير إلى أن الضغوط الخارجية هي قيد التخفيف. وقد ارتفعت قيمة العملة الموزامبيقية (المتكال) بنسبة 10 في المائة مقابل الدولار الأمريكي بين أكتوبر/تشرين الأول 2016 وفبراير/شباط 2017، مع بدء انخفاض السيولة وتسوية الميزان التجاري. كما بدأت وتيرة التضخم، مدفوعة بتقلبات أسعار الصرف، في التباطؤ.

باء– الأساس المنطقي والمواءمة مع الأولويات الحكومية وبرنامج الفرص الاستراتيجية القُطْرية المستند إلى النتائج

7- يتماشى مشروع تمويل المشروعات الريفية، الذي يعتبر مشروعا ذو حيز وطني، تماما مع السياسات والاستراتيجيات الوطنية للحكومة بشأن التنمية الريفية والقضاء على الفقر، على النحو المبين في وثيقة السياسات المتضمنة في جدول أعمال الحكومة لعام 2025. كما أنه يتماشى مع برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستند إلى النتائج، في نسخته الحالية والنسخة الجديدة التي تجري صياغتها. وهذا المشروع هو استجابة مباشرة للقضايا المحددة في جدول أعمال عام 2022: (1) عدم كفاية فرص الحصول على رأس المال المالي المعدل (الملائم، والمعقول، والابتكاري) للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة؛ (2) الافتقار إلى التكنولوجيات المحسنة، مما أعاق التنمية السريعة في قطاع الزراعة. وستساهم هذه المبادرة في تحقيق هدف الحكومة المتمثل في ضمان أن تولد الأسر الريفية 80 في المائة من دخلها مباشرة من الأنشطة الزراعية، مع الحصول على 20 في المائة فقط من الأنشطة الاقتصادية المتصلة بقطاعات أخرى.

8- أعطت حافظة الصندوق الحالية في موزامبيق الأولوية لتنمية قطاعي الزراعة وصيد الأسماك من خلال المشاريع المتعددة لسلاسل القيمة المستندة إلى المناطق. ولا يزال الحصول على التمويل المعدل هو العقبة الرئيسية أمام توسيع نطاق الزراعة، وتربية الأحياء المائية، والأعمال غير الزراعية. وإزاء هذه الخلفية،

وكنتيجة جزئية للشواغل التي أثيرت في المؤتمر الوطني للتمويل الصغري والتمويل الريفي الذي نظمته الحكومة في أكتوبر/تشرين الأول 2016، كانت التوصيات كما يلي: (1) ينبغي أن تضع الحكومة وغيرها من الشركاء الإنمائيين خطوطا ائتمانية للتمويل، وإعادة تمويل سلسلة القيمة الزراعية بأكملها؛ (2) يُعتبر الإلمام المالي أمر حاسم لإدراج سكان الريف في القطاع المالي الرسمي؛ (3) ينبغي توسيع نطاق نشر الخدمات المصرفية المتنقلة وغيرها من التكنولوجيات الابتكارية وتكثيفها في المناطق الريفية؛ (4) في سياق التعرض لآثار التغير المناخي، ينبغي أن يكون التأمين الزراعي هو المفتاح لتقاسم المخاطر بين المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في مواجهة الأحوال الجوية السيئة.

9- ولتحقيق هذه الغاية، طلبت مديرية الخزانة بوزارة الاقتصاد والمالية مشروعاً للتمويل الريفي الذي استجاب له الصندوق بإطلاق مشروع تمويل المشروعات الريفية. وشمل وضع المشروع تعاونا وثيقا وتبادل الخبرات بين الصندوق والحكومة وأصحاب المصلحة الرئيسيين.

ثانيا- وصف المشروع

ألف- منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة

10- على الرغم من أن هذا المشروع هو مشروع وطني، فإنه سيتم إطلاقه في البداية في المحافظات/المقاطعات التي ولدت فيها المشاريع الأخرى للصندوق مجموعة محتملة من المستفيدين من الخدمات المالية. وبعد ذلك سيجري توسيع نطاق المشروع على نحو تتابعي إلى مناطق أخرى على أساس الطلب، ليغطي في نهاية المطاف جميع محافظات موزامبيق العشرة.

11- يقدر عدد المستفيدين المباشرين بحدود 700 287 شخص يعملون في الزراعة، ومصايد الأسماك، والمؤسسات غير الزراعية/المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تنشط في مجال آخر غير مصايد الأسماك.

12- سيشمل المستفيدون المباشرون الرجال والنساء والشباب من ذوي الدخل المنخفض. وسينفذ المشروع الاستراتيجية الشمولية للاستهداف لضمان توزيع الفوائد بين عدد كبير من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة ذوي الدخل المنخفض والأفراد الأكثر فقرا والأكثر ضعفا في المجتمعات المحلية. وستمثل النساء 50 في المائة على الأقل من المستفيدين المستهدفين، ولن تقل نسبة الشباب عن 20 في المائة (سيكون 50 في المائة منهم من الشابات). وسيكفل التركيز على الفقراء والمحرومين أن تصل خدمات المشروع إلى المجتمعات المحلية النائية والمجموعات المحرومة والمقصية ماليا.

باء- الهدف الإنمائي للمشروع

13- تتمثل غاية المشروع في المساهمة في تحسين سبل عيش الأسر الريفية. ويتمثل الهدف الإنمائي في زيادة توفر الخدمات المالية المعدلة (الملائمة، والمعقولة، والابتكارية) والشمولية والمستدامة وخدمات الدعم التقني في المناطق الريفية والوصول إلى هذه الخدمات واستخدامها.

جيم- المكونات/النتائج

14- **المكون 1: تحسين فرص حصول أصحاب المشروعات الريفيين على الخدمات المالية المعدلة.** يقدم هذا المكون قائمة بأدوات التمويل البديلة التي تتكيف مع القدرات والمتطلبات المالية المتنوعة للمستفيدين. ويتألف من ثلاثة مكونات فرعية. وسيقوم المكون الفرعي 1.1، برنامج تعزيز التخرج والانتشار، بتسريع العمليات التالية: (1) إيصال الفقراء إلى مستوى يتمتعون فيه بالجدارة الائتمانية ويمكن إدماجهم في الخدمات المالية الريفية الرئيسية؛ (2) استحداث قنوات إيصال رقمية (الخدمات المالية الرقمية) للمنتجات والخدمات الخاصة بالتمويل الزراعي والريفي. وفي المكون الفرعي 2.1، سيوفر التمويل الجماعي آلية تقاسم التكاليف الثلاثية إلى جانب آلية المنح المقابلة لتمكين المتقدمين للحصول على القروض، ممن لديهم مقترحات مصرفية لا تقدر على اجتذاب التمويل الكامل من القطاع الخاص، من الحصول على تمويل جزئي للقروض في إطار هذا المشروع. وسيتألف المكون الفرعي 3.1 من خط الائتمان.

15- **المكون 2: بناء القدرات ودعم المؤسسات وأصحاب المشاريع الريفيين.** سيوفر هذا المكون التدريب لأصحاب المشاريع الريفيين الذين ينشطون في المجال الزراعي والذين لا ينشطون، وسيدعم المؤسسات التي تشتغل معهم. وستكمل أنشطته أنشطة المكون 1. وسُينظم في مكونين فرعيين. وسيدعم المكون الفرعي 1.2 المؤسسات المحلية الأساسية من خلال: توفير المهارات والمعرفة لموظفي المؤسسات المالية بغرض تمكينهم من تقديم خدمات أكثر فعالية لأجزاء من سكان الريف، الذين لا تتوفر لهم فرص كافية للحصول على الخدمات المالية؛ مسح رابطات الادخار التراكمي والائتمان؛ دعم إنشاء اتحادات رابطات الادخار التراكمي والائتمان الهادفة للربح؛ توفير الدعم المؤسسي والتقني لوزارة المالية ومصرف موزامبيق لتمكينهما من تحسين خدماتهما في هذا القطاع. وسيدعم المكون الفرعي 2.2 تنمية الأعمال من خلال تنفيذ عملية منهجية للتخطيط وبناء القدرات – تطبيق تقنيات تنمية الأعمال التي تفتح قنوات للمجموعة المستهدفة من أجل تحسين حصولها على التمويل المنصوص عليه في المكون 1.

16- **المكون 3: إدارة المشروع.** سيوفر هذا المكون القدرات ويعززها على المستوى المركزي وعلى مستوى المحافظات والمقاطعات، ويغطي تكاليف الوحدة المركزية لإدارة المشروع وثلاثة وحدات إقليمية.

ثالثا – تنفيذ المشروع

ألف – النهج

17- سيستفيد هذا المشروع من تجربة مشروع دعم الوساطة المالية الريفية، وهو مشروع وطني للتمويل الريفي دعمه الصندوق ومصرف التنمية الأفريقي وأُقفل في عام 2013. وسيستفيد أيضاً من الدروس الناشئة عن المشاريع الأخرى التي يدعمها الصندوق والتي تنفذ مكونات التمويل الريفي في مناطق المشروع الخاصة بها. وسيكون هذا المشروع بمثابة مجمع إضافي لجميع جوانب تمويل التنمية في هذه المشاريع الحالية للصندوق. ولدى المشروع القدرة على تعزيز وتبسيط أنشطة التمويل الريفي الحالية التي تتداخل أحيانا وتضاعف نُهجها.

باء- الإطار التنظيمي

18- سيُدمج هذا المشروع في وزارة الاقتصاد والمالية، وسوف يشتغل باستخدام وحدة إدارة المشروع شبه المستقلة داخل المصرف الوطني للاستثمار. وستدعم ثلاثة مكاتب إقليمية مهام وحدة إدارة المشروع المركزية التي يعتقد أن يكون مقرها في مابوتو. وعلى مستوى المحافظات، سيتلقى المشروع الدعم من الموظفين الحكوميين المحليين والذين يعملون على مستوى المحافظات، وكذلك من الموظفين الميدانيين المرتبطين بالمصرف الوطني للاستثمار، ومقدمي الخدمات المحليين. وسيوفر أيضاً هيكلاً لجمع الأموال المتعددة التي تتوفر في إطار مشاريع الصندوق تحت صندوق شامل موحد في المصرف الوطني للاستثمار. وسيتولى مدير الصندوق التعامل مع الأموال الرئيسية للمساعدة والدعم التقنيين في إطار المشروع: (1) مختلف أنواع الدعم للمؤسسات المالية؛ (2) الدعم للمقترضين الفرعيين أو الجهات الفاعلة في سلاسل القيمة؛ (3) الدعم لرابطات الادخار التراكمي والائتمان ولأعضائها. ويمكن أيضا أن يتوسع النطاق ليتولى مجالات أخرى مثل التمويل الرقمي، وما إلى ذلك. وستكون وحدة إدارة المشروع كيان منفصل عن الصندوق الشامل.

19- ستُنشأ لجنة توجيهية وطنية للمشروع لتكون بمثابة الهيئة الرئاسية للمشروع. وسيرأسها الأمين الدائم لوزارة الاقتصاد والمالية، وتضم أصحاب المصلحة الرئيسيين من المنظمات العامة والخاصة والمدنية. وسيتم إنشاء مجموعات استشارية للمشروع على مستوى الإقليم في كل من الأقاليم الثلاثة للمشروع.

20- وستقدم اللجنة التوجيهية الوطنية للمشروع التوجيهات الاستراتيجية بشأن تحقيق أهداف المشروع، وستساهم في تحقيق السياسات والأهداف الاستراتيجية على أعلى مستوى لكل قطاع. وستكون اللجنة مسؤولة أيضا عن استعراض واعتماد خطط العمل والميزانيات السنوية والتقارير السنوية.

جيم- التخطيط، والرصد والتقييم، والتعلم وإدارة المعرفة

21- سيجري وضع نظام التخطيط التشاركي المتكامل، والرصد والتقييم، والتعلم وإدارة المعرفة ضمن الأطر الحكومية والمبادئ التوجيهية للصندوق. وستكون له ثلاثة أهداف رئيسية هي: توجيه تنفيذ المشروع؛ دعم القرارات الاقتصادية ووضع السياسات؛ تقاسم المعارف وتوسيع نطاق الممارسات الجيدة.

22- ستستند عملية التخطيط التفصيلي وإعداد ميزانية أنشطة المشروع إلى خطة العمل والميزانية السنوية، وستدخل فيها وحدة إدارة المشروع والمصرف الوطني للاستثمار والوكالات المنفذة الأخرى/أصحاب المصلحة في عملية تشاركية. وستعد وحدة إدارة البرنامج خطة العمل والميزانية السنوية للمكونين الرئيسيين، ومكوناتهما الفرعية. وستتولى وحدة إدارة المشروع، بالتنسيق مع المصرف الوطني للاستثمار ووزارة الاقتصاد والمالية، مسؤولية التوحيد الشامل لخطة العمل والميزانية السنوية.

23- سيتضمن نظام الرصد والتقييم بنية من ثلاثة مستويات تتألف من رصد المخرجات، ورصد النتائج، وتقييم الأثر. وسيغطي رصد المخرجات المدخلات المادية والمالية، والأنشطة والمخرجات، المخطط لها والفعلية على السواء. وسيقيم رصد النتائج استخدام المخرجات، ويقيس فوائدها التي عادت بها على المستفيدين. وسيقوم تقييم الأثر بتقييم وقياس التغيرات في المتغيرات المختارة بين استهلال ونهاية المشروع، أو في تاريخ مختار في وقت لاحق. وستكون الأدوات الرئيسية لتقييم الأثر هي المسح الأساسي للمشروع وتقرير إنجاز المشروع.

24- ستُنفذ إدارة التعلم والمعرفة كجزء لا يتجزأ من المشروع، حيث سيقوم المشروع بتحديد واختبار وإظهار ونشر النهج ذات التكنولوجيات الابتكارية.

دال– الإدارة المالية والتوريد والتسيير

25- تعتبر وزارة المالية والاقتصاد الوكالة الرئيسية للمشروع، حيث ستتولى المسؤولية عن الإدارة المالية للمشروع من خلال المصرف الوطني للاستثمار، الذي سيكون بمثابة الوكالة المنفذة. ولا يتوفر المصرف الوطني للاستثمار على خبرة في إدارة المشروعات التي يمولها الصندوق، ولكن لديه بعض الخبرة في مجال التمويل الذي تلقاه من الجهات المانحة الأخرى/الشركاء الإنمائيين، مثل المصرف الإسلامي للتنمية ومشروع وادي زامبيزي الممول من هولندا (تمويل الأعمال الزراعية وأصحاب المشاريع). بالإضافة إلى ذلك، ينفذ المصرف خط الائتمان في إطار مشروع 'سوستينتا' الذي أطلقه البنك الدولي. وسيتم إنشاء وحدة مستقلة لإدارة المشروع في المصرف الوطني للاستثمار. وستستخدم الإدارة المالية للمشروع نظام الحكومة الإلكتروني للميزانية المالية العامة وإعداد التقارير، من أجل تقديم تقارير ومدفوعات رفيعة المستوى. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم شراء البرامج المحاسبية الجاهزة لأغراض إعداد التقارير التفصيلية للمشروع. وسيولد هذا البرنامج التقارير والوثائق اللازمة للمحاسبة المالية وطلبات السحب. وسيضمن المشروع إعداد تقارير كاملة ودقيقة، وفي الوقت المناسب وفقا للمعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام.

26- حدد أحدث تقييم للنفقات العامة والمساءلة المالية (2015) أوجه القصور في ممارسات التوريد، التي لا تزال متخلفة عن أفضل الممارسات الدولية. وبلغت موزامبيق على مؤشر مدركات الفساد لعام 2016، الصادر عن منظمة الشفافية الدولية درجة 27 (وهو ما يمثل تراجعا إذا ما قورنت بدرجة 31 المحققة في عام 2015)، وصنفت في المرتبة 142 من بين 176 بلدا، مما يضعها في فئة المخاطر المتأصلة العالية.

27- تساهم التغطية الجغرافية على الصعيد الوطني، بالتزامن مع المخاطر الكامنة المرتبطة بمؤسسات التمويل الأصغر، في تصنيف مخاطر المشروع. وكتدابير تخفيفية، سيعمل المصرف الوطني للاستثمار مع مؤسسات الائتمان الصغير التي يشرف عليها مصرف موزامبيق. وسيجري هذا الأخير إشرافا سنوياً كجزء من مساهمة الحكومة في المشروع، وسيتم تقاسم النتائج مع الصندوق. وبالإضافة إلى ذلك، سيولي المصرف الوطني للاستثمار الحرص الواجب لجميع مؤسسات التمويل الأصغر المختارة بشكل تنافسي لإقراض المستفيدين من المشروع قبل المشاركة. وستقوم وحدة إدارة المشروع/المصرف الوطني للاستثمار أيضا بإصدار المبادئ التوجيهية لإعادة إقراض المستفيدين النهائيين. واستنادا إلى البيئة القطرية الشاملة، ومع مراعاة إجراءات التخفيف الخاصة بالمشروع، فإن تصنيف مخاطر الإدارة المالية للمشروع عند التصميم متوسط.

28- وسيقدم مقدمي الخدمات المتعاقد معهم أنشطة بناء القدرات المتوخاة في إطار المشروع.

29- ستتدفق أموال المشروع من خلال نظام الحكومة الإلكتروني للميزانية المالية العامة وإعداد التقارير لدفع تكاليف الأنشطة اليومية. ولهذا الغرض، سيتم إنشاء وحدة إدارة المشروع للاشتغال من خلال حساب الخزانة الموحد. وسيصرف الصندوق الأموال إلى الحساب المعين من حين لآخر في مصرف موزامبيق ، وهو الحساب الذي ستسحب منه وحدة إدارة المشروع الأموال لتحويلها إلى حساب الخزانة الموحد. ومن ناحية أخرى، سوف تتدفق الأموال التي تندرج تحت خط الائتمان (المكون الفرعي 3.2) خارج نظام الحكومة

الإلكتروني للميزانية المالية العامة وإعداد التقارير، وستُحول من الحساب المخصص إلى حساب المصرف الوطني للاستثمار. وسيكون هذا الأخير بمثابة مدير الأموال، وسيتولى مسؤولية تقديم الأموال بالجملة إلى مؤسسات التمويل الأصغر المؤهلة، استنادا إلى عملية اختيار تنافسية تديرها وحدة إدارة المشروع. وسوف يعيد المصرف الوطني للاستثمار تدبير التدفقات العائدة من مؤسسات التمويل الأصغر، وإعادة إقراضها إلى مؤسسات التمويل الأصغر.

30- سيقوم مراجعو الحسابات الخارجيون الذين تم التعاقد معهم وفقا للمبادئ التوجيهية لمراجعة الحسابات في الصندوق بمراجعة حسابات المشروع.

31- سيخضع التوريد للوائح التوريد العامة المحددة في المرسوم 5/2016 المؤرخ في 8 مارس/آذار 2016. وتشمل هذه اللوائح مناقصة الأشغال العامة، والامداد بالسلع، وتقديم الخدمات إلى الدولة. ويقضي المرسوم بأن يستوفي التوريد العام عددا من المعايير، بما في ذلك الشرعية، والمصلحة العامة، والشفافية، والانفتاح، والمساواة، والقدرة التنافسية، والحياد، والإدارة المالية الجيدة. وسوف تتولى وزارة الاقتصاد والمالية المسؤولية العامة عن التوريد في إطار هذا المشروع، مع تفويض الصلاحيات للمصرف الوطني للاستثمار وفقا للعتبات ذات الصلة. ووفقا للمبادئ التوجيهية لتوريد المشاريع في الصندوق، سيتم إجراء عطاءات تنافسية دولية بموجب المبادئ التوجيهية للبنك الدولي. وبقدر ما يكون ذلك عمليا، سيتم القيام بجميع عمليات التوريد على نحو تنافسي.

هاء- الإشراف

32- سيشرف الصندوق على المشروع مرة أو مرتين في السنة على الأقل. وبعد كل بعثة إشراف، سيتم قياس المخاطر وإعادة معايرتها. وسيشمل إشراف الصندوق زيارات ميدانية لمختلف مؤسسات المشروع على جميع المستويات، بما في ذلك الكيانات المنفذة الأخرى مثل مقدمي الخدمات. وستشمل هذه الزيارات استعراض الضوابط والتشغيل الشامل لنظام الإدارة المالية؛ استعراض مراجعة الحسابات الداخلية متضمنا استعراضات مختارة للمعاملات والتحقق المستند إلى عينة من وجود الأصول وملكيتها؛ استعراض قوائم النفقات وتعقب الإجراءات اللازمة.

33- سيجري استعراض استراتيجي لأداء المشروع من خلال استعراض منتصف المدة. وسيمكن هذا الحكومة والصندوق من استعراض المشروع وإعادة توجيهه (عند الاقتضاء) لضمان بلوغ أهدافه الإنمائية.

رابعا- تكاليف المشروع وتمويله وفوائده

ألف- تكاليف المشروع

34- يقدر مجموع تكاليف المشروع، بما في ذلك الطوارئ السعرية والطبيعية، والرسوم والضرائب، بمبلغ 72.5 مليون دولار أمريكي. وسينفذ المشروع على مدى ست سنوات.

الجدول 1

تكاليف المشروع بحسب المكون والجهة الممولة

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

	منحة الصندوق		القطاع الخاص		المستفيدون		الحكومة		المجموع	
المكون	*المبلغ*	*%*	*المبلغ*	*%*	*المبلغ*	*%*	*المبلغ*	*%*	*المبلغ*	*%*
1 – تحسين فرص حصول أصحاب المشروعات الريفيين على الخدمات المالية المعدلة	43 276	84.2	5 000	9.7	1 100	2.1	2 057	4.0	51 433	70.9
2 – بناء القدرات ودعم المؤسسات وأصحاب المشاريع الريفيين	9 352	88.2	–	–	–	–	1 247	11.8	10 599	14.6
3 – إدارة المشروع	9 520	90.6	–	–	–	–	985	9.4	10 506	14.5
المجموع	62 148	85.6	5 000	6.9	1 100	1.5	4 289	5.9	72 537	100.0

باء– تمويل المشروع

35- سيُموَّل المشروع بمنحة من الصندوق (62.1 مليون دولار أميركي، 85.6 بالمائة) والحكومة (4.3 مليون دولار أميركي، 5.9 بالمائة) والقطاع الخاص الذي يتضمن المصارف ومؤسسات التمويل الصغري (5 ملايين دولار أميركي، 6.9 بالمائة) والمستفيدين (1.1 مليون دولار أميركي، 1.5 بالمائة). استناداً إلى إطار العملة الواحدة الذي يطبقه الصندوق ستتوفر المنحة بالدولارات الأميركية، شريطة توفر الموارد بهذه العملة.

36- وبالفعل، ونظرا للتقدير الأخير الذي أجراه صندوق النقد الدولي الذي عدّل وضعية خطر إجهاد الديون في موزامبيق من "معتدلة" إلى "حرجة"، والشواغل التي أثارتها بعض الدول الأعضاء، تم السعي للحصول على موافقة المجلس التنفيذي، خلال الدورة وبصورة استثنائية، لإعادة النظر بشروط الإقراض المطبقة حاليا على موزامبيق في مشروع تمويل المشروعات الريفية من 50 بالمائة قرض بشروط تيسيرية للغاية، و50 بالمائة منحة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون إلى منحة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون بما يعادل 100 بالمائة.

37- ويتفق ذلك مع المقطع رابعا من سياسات التمويل ومعاييره المطبقة في الصندوق، التي تنص على أن المجلس التنفيذي هو السلطة المؤهلة بتقرير شروط الإقراض المطبقة على الدول الأعضاء في الصندوق، استنادا إلى المعايير المنصوص عليها في سياسات التمويل ومعاييره في الصندوق. وكذلك وافقت حكومة موزامبيق مع هذا المقترح.

38- وستمول الحكومة المرتبات (على أساس تناسبي) وغير ذلك من التكاليف ذات الصلة بموظفيها المشاركين في تنفيذ هذا البرنامج ودعمه

الجدول 2

تكاليف المشروع بحسب فئة الإنفاق والجهة الممولة

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

	منحة الصندوق		القطاع الخاص		المستفيدون		الحكومة		المجموع	
فئة الإنفاق	***المبلغ***	*%*	*المبلغ*	*%*	*المبلغ*	*%*	*المبلغ*	*%*	*المبلغ*	*%*
1 - المعدات والمواد	**426**	**100.0**	-	-	-	-	-	-	427	0.6
2 - المركبات	**776**	**100.0**	-	-	-	-	-	-	775	1.1
3 - الاستشارات	**14,508**	**75.2**	998	5.2	100	0.5	3 686	19.1	19 291	26.6
4 - الائتمان وصناديق الضمان	**32 538**	**86.6**	4 003	10.7	1 000	2.7	-	-	37 540	51.8
5 - التدريب	**5 380**	**100.0**	-	-	-	-	-	-	5 381	7.4
6 - حلقات العمل	**1282**	**100.0**	-	-	-	-	-	-	1 283	1.8
7 - المرتبات والعلاوات	**6 018**	**98.4**	-	-	-	-	99	1.6	6 117	8.4
8 - التكاليف التشغيلية	**1 220**	**70.8**	-	-	-	-	504	29.2	1 723	2.4
المجموع	**62 148**	**85.6**	5 000	6.9	1 100	1.5	4 289	5.9	72 537	100.0

جيم- تحليل موجز للفوائد والجوانب الاقتصادية

39- يقدر معدل العائد الداخلي الاقتصادي العام للمشروع بنسبة 17.2 في المائة. ويبلغ صافي القيمة الحالية الاقتصادية 101 4 مليون متكال موزامبيقي، أو 68.3 مليون دولار أمريكي، استنادا إلى معدل الخصم الاجتماعي البالغ 10 في المائة، تماشيا مع المعدل الذي يستخدمه البنك الدولي لتقييم استثماراته. وبما أن صافي القيمة الحالية الاقتصادية إيجابي، وأن معدل العائد الداخلي الاقتصادي هو أعلى من معدل الخصم الاجتماعي (10 في المائة)، فإن المشروع يعتبر مجديا اقتصاديا ومقبولا للاستثمار.

دال- الاستدامة

40- **الاستدامة الاقتصادية/في الدخل** - يتمثل محور التركيز الرئيسي للمشروع في تعزيز القاعدة المولدة للدخل للأسر التي يستهدفها المشروع، وتلك التي تستهدفها المشاريع الأخرى التي يدعمها الصندوق، من خلال: (1) توفير التمويل الخارجي لتعزيز الاستثمارات وتمكين مشتريات رأس المال العامل؛ (2) دعم تدابير بناء القدرات لجلب المقترضين الفرعيين المحتملين إلى مستوى يمكنهم فيه استيعاب القروض الخارجية بشكل منتج، وتوليد دخل يمكن التنبؤ به بصورة أكثر.

41- **الاستدامة البيئية** - وتعتمد على ما يلي: (1) ضمان ألا يدعم مقدمو الخدمات المالية الأنشطة التي يباشر بها أصحاب المبادرات الفردية التي تؤدي إلى تدهور البيئة واستنفاد الموارد الطبيعية؛ (2) زيادة قدرة المستفيدين على ممارسات التكيف مع تغير المناخ، وإدارة المخاطر، والتوعية البيئية. وسيتم ضمان الاستدامة البيئية للمشروع من خلال الرصد المستمر لامتثال مقدمي الخدمات المالية للقواعد التنظيمية البيئية والاجتماعية ومن خلال توفير حوافز لهم لتعميم القضايا البيئية والاجتماعية في نهجهم.

42- **الاستدامة المؤسسية** – يدعم هذا المشروع المؤسسات التي تتراوح من مستوى القرية (رابطات الادخار التراكمي والائتمان) إلى مستوى المحافظات والمستوى المركزي. وبتركيزه على الخدمات المالية، يتطلب انتشار معدل الفائدة على مختلف مستويات الوساطة تغطية التكاليف والمخاطر. وسيُكفل ذلك بربط أسعار الفائدة لدى المؤسسات الإقراضية بالمعدل المعياري للمصرف المركزي، لكي تظل المعدلات إيجابية من حيث القيمة الحقيقية، ويتم توليد الفروق والدخول المناسبة لجميع المشاركين في سلسلة الوساطة المالية.

هاء- تحديد المخاطر وتخفيف أثرها

43- يُعتبر هذا المشروع طموح من حيث نطاقه وأهدافه وتوجهه نحو أجزاء من سكان الريف الذين يشكلون المجموعة المستهدفة للصندوق. وفي بلد كبير مثل موزامبيق، يمكن أن ترتبط المخاطر والشكوك بالمناخ والمؤسسات والبيئات الاقتصادية العامة والمحددة للقطاع المالي، وبالمسائل المتعلقة بالتسيير والإدارة والبنية التحتية. وتتزامن المرحلة الأولى من المشروع مع مختلف العمليات الانتخابية التي ستبلغ ذروتها في الانتخابات الوطنية في عام 2019. وقد تؤدي الاعتبارات السياسية إلى تدخل لا موجب له في تنفيذ المشروع. وتحتاج جميع المؤسسات المختارة إلى أن تكون متينة ماليا وتقنيا، وأن تعمل على أساس "مستقل" لتجنب أي تدخل سياسي.

44- هناك أيضا خطر محتمل يتمثل في اقتناص النخبة لفوائد المشروع، مما يؤدي إلى عدم استفادة الأسر الفقيرة بالضرورة. وسوف تشمل تدابير التخفيف الرصد التشاركي للمشروع لضمان استفادة المجموعة المستهدفة المقصودة فعليا. وسيستخدم المشروع أيضا التسجيل البيومتري للمستفيدين كاستراتيجية للتخفيف.

45- انطلاقا من برنامج تعزيز التخرج والانتشار للمكون الفرعي 1.1، وبعد دورة التخرج، قد لا تنجح الأسرة المدعومة في الحفاظ على وضع دخلها بعد التخرج، وقد تنزلق مرة أخرى إلى الفقر المدقع بمجرد استنفاد الأصول الاستثمارية الممولة من المشروع. وبناء على ذلك، يجب أن تكون دورة البرنامج طويلة بما فيه الكفاية (من 18 إلى 24 شهرا)، وأن يكون مقدم الخدمة متخصصا وخبيرا بما فيه الكفاية، لضمان استدامة هذه التدخلات.

خامسا- الاعتبارات المؤسسية

ألف- الامتثال لسياسات الصندوق

46- يتسق المشروع مع السياسات والاستراتيجيات الرئيسية للصندوق: سياسة الصندوق بشأن الاستهداف، وسياسة التمويل الريفي، وسياسة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وإجراءات التقدير البيئي والمناخي والاجتماعيفي الصندوق، وسياسة إدارة البيئة والموارد الطبيعية.

باء- المواءمة والتنسيق

47- يتماشى المشروع بصورة وثيقة مع أولويات برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستند إلى النتائج، ومع سياسات واستراتيجيات الحكومة بشأن التنمية الريفية والقضاء على الفقر.

جيم- الابتكارات وتوسيع النطاق

48- يمثل هذا المشروع توسيع نطاق التدخلات السابقة والحالية الناجحة التي يدعمها الصندوق في مجال التمويل الريفي في موزامبيق وفي مناطق أخرى من أفريقيا وفي العالم أجمع. وبالنظر إلى التجارب الإيجابية الشاملة للتنفيذ، مثل الابتكارات الرقمية مع رابطات الادخار التراكمي والائتمان، والإلمام المالي، والتخفيف من المخاطر المالية، فإن نهج توسيع النطاق المقترح هو أمر مرغوب فيه لإدخال الابتكار واستخلاص الدروس للاستثمارات المستقبلية في التمويل الريفي في موزامبيق وفي أماكن أخرى.

دال- الانخراط في السياسات

49- يستند المشروع إلى الدروس المستفادة من مشاريع الصندوق الحالية والسابقة في موزامبيق وفي جميع أنحاء العالم، ويقترح إجراءات محددة توائم تدخلاته مع سياسات الصندوق والحكومة ذات الصلة بشأن التمويل الريفي، والاستهداف، وتغير المناخ. ويشمل المشروع أنشطة لملء بعض الثغرات المحددة في أحدث تقييم للبرنامج القطري.

سادسا- الوثائق القانونية والسند القانوني

50- ستشكل اتفاقية التمويل بين جمهورية موزامبيق والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم التمويل المقترح إلى المتلقي. ونظرا لتعديل شروط التمويل، وترفق بهذه الوثيقة نسخة من اتفاقية التمويل الأصلية المتفاوض بشأنها والتي تعكس تعديل شروط الإقراض، وموافقة الحكومة اللاحقة على تلقي منحة بما يعادل 100 بالمائة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون، في الذيل الأول.

51- وجمهورية موزامبيق مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة تلقي تمويل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

52- وإني مقتنع بأن التمويل المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وسياسات التمويل ومعاييره في الصندوق.

سابعا- التوصية

53- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على التمويل المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية موزامبيق منحة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون تعادل قيمتها اثنان وستين مليونا ومائة ألف دولار أمريكي (000 100 62 دولار أمريكي)، على أن تخضع لأية شروط وأحكام تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

جيلبير أنغبو

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

Negotiated financing agreement

DSF Grant No: _____

Rural Enterprise Financing Project (the "Project")

Republic of Mozambique (the "Recipient")

and

The International Fund for Agricultural Development (the "Fund" or "IFAD")

(each a "Party" and both of them collectively the "Parties")

hereby agree as follows:

Section A

1. The following documents collectively form this Agreement: this document, the Project Description and Implementation Arrangements (Schedule 1), the Allocation Table (Schedule 2), and the Special Covenants (Schedule 3).

2. The Fund's General Conditions for Agricultural Development Financing dated 29 April 2009, amended as of April 2014, and as may be amended hereafter from time to time (the "General Conditions") are annexed to this Agreement, and all provisions thereof shall apply to this Agreement, except for the provisions identified in Section E paragraph 4 below. For the purposes of this Agreement the terms defined in the General Conditions shall have the meanings set forth therein.

3. The Fund shall provide a Debt Sustainability Framework (DSF) Grant to the Recipient (the "Financing"), which the Recipient shall use to implement the Project in accordance with the terms and conditions of this Agreement.

Section B

1. The amount of the Grant is sixty two million one hundred thousand United State dollars (USD 62 100 000).

2. The first day of the applicable Fiscal Year shall be 1 January.

3. There shall be a designated account in USD opened by the Ministry of Economy and Finance (MoF) for the Project at the Central Bank of Mozambique through which the funds from the Financing shall be channelled.

4. There shall be an Operating account to receive funds from the Designated account for the line of credit that will operate outside the e-SISTAFE opened by the Lead Project Agency (LPA) the Banco Nacional de Investimento (BNI).

5. The Recipient shall provide counterpart financing for the Project in an amount of four million three hundred thousand United States Dollars (USD 4 300 000) to cover the salaries of its staff participating in the implementation of the Project and contribute to other project related costs.

Section C

1. The Lead Project Agency shall be the BNI on behalf of the Ministry of Economy and Finance (MEF).

2. The Project Completion Date shall be the sixth anniversary of the date of entry into force of this Agreement.

Section D

The Grant will be administered and the Project supervised by the Fund.

Section E

1. The following are designated as additional grounds for suspension of this Agreement:

(a) Key Project Management Unit (PMU) staff have been appointed, transferred or moved from the PMU without the consent of the Fund;

(b) The Programme Implementation Manual (PIM), or any provision thereof, has been waived, suspended, terminated, amended or modified without the consent of the Fund, and the Fund has determined that such waiver, suspension, termination, amendment or modification has had, or is likely to have, a material adverse effect on the Project.

2. The following are designated as additional conditions precedent to withdrawal:

(a) The PMU and the National Project Steering Committee (NPSC) shall have been established;

(b) The PMU key staff as detailed in schedule 1 section 2 paragraph 8.1 shall have been recruited;

(c) The designated account shall have been opened;

(d) The PIM as described in section II of schedule 1 shall have been prepared in form and substance satisfactory to the Fund;

(e) The first Annual Work Plan and Budget (AWPB) shall have received IFAD’s non-objection; and

(f) An accounting system has been procured and installed to facilitate the preparation of withdrawals applications and the required IFAD's reports.

3. The following are designated as additional specific condition precedent to withdrawal:

(a) No funds will be disbursed under Category "Credit, Guarantee Funds" before the LPA and the selected Participating Financial Institutions (PFIs) have entered into a Subsidiary Loan Agreement (SLA) as outlined in section II paragraph of Schedule 1 to this Agreement, in form and substance satisfactory to the Fund.

(b) An operating account has been opened by BNI to receive the Credit funds for credit line.

4. The following is designated as an exception to the General Conditions:

(a) As an exception to section 11.01 (a) of the General Conditions, the proceeds of the Financing shall cover taxes and duties under the Project to the extent that compliance with the Fund's policy of requiring economy and efficiency in the use of its financing is ensured. Should the amount of any such taxes being excessive, discriminatory or unreasonable, the Fund may notify the Recipient to reduce the percentage of eligible expenditures to be financed under this Financing Agreement.

5. In accordance with section 13.01 of Article XIII of the General Conditions, this Agreement shall become effective subject to the reception by the Fund of a legal opinion issued by the Attorney General or other legal counsel authorized by the Recipient to issue such opinion.

6. The following are the designated representatives and addresses to be used for any communication related to this Agreement:

For the Recipient:

Minister of Economy and Finance
Praça da Marinha Popular
PO BOX 272
Maputo, Mozambique
Fax: 0025821310493

For the Fund:

The President
International Fund for Agricultural development
Via Paolo di Dono 44
00142 Rome, Italy

This Agreement, dated _____, has been prepared in the English language in two (2) original copies, one (1) for the Fund and one (1) for the Recipient.

REPUBLIC OF MOZAMBIQUE

_____
(Authorized Representative)
(Name and Title)

INTERNATIONAL FUND FOR
AGRICULTURAL DEVELOPMENT

_____
Gilbert F. Houngbo
President

Schedule 1

Project Description and Implementation Arrangements

I. Project Description

1. *Target Population*. The primary target group of the Project shall consist of poor and disadvantaged rural households involved in agriculture, fisheries and Micro, Small and Medium Enterprises (MSMEs) including men, women head of household and youth. The Project is expected to benefit approximately to 287.700 direct beneficiaries.

2. *Project Area.* The Project shall have a national scope and shall be implemented in all 10 rural provinces of the country starting with the provinces with presence of ongoing projects financed by the Fund as well as areas with potential for MSMEs. Selection criteria for geographic targeting shall focus in provinces with high level of poverty to sequentially move towards other areas on a demand basis.

3. *Goal*. The goal of the Project is to contribute to rural household livelihood improvement.

4. *Objectives*. The specific Project Development Objective of the Project is to increase the availability of, access to, and use of adapted (appropriate, affordable, and innovative) inclusive sustainable financial services, and technical support services in rural areas.

5. *Components*. The Project shall consist of the following two Components:

5.1 *Component 1*. Improved access to adaptive financial services for rural entrepreneurs. This component aims at providing different and novel routes of providing funding in order to accelerate the development of agriculture and fishery smallholders, agricultural and non-agricultural entrepreneurial sector in rural communities through the implementation of the following sub-components:

5.1.1 Sub-component 1.1: *Graduation Promotion and Outreach Project (GPO).*This sub-component shall focus on providing a graduation promotion programme to very poor households to accelerate their access to finance services inter alia through (i) combining intensive handholding and technical training and innovative digital financial delivery channels for agricultural and rural finance products and services.

5.1.2 Sub-component 1.2: *Crowding In Fund (CIF)*. This sub-component aims at improving access to finance by offering a tripartite cost-sharing scheme based on matching grants mechanism in order to facilitate to the access to finance services to smallholders.

5.1.3 Sub-component 1.3: *Line of Credit (LOC)*. A LOC shall be set-up in order to improve the availability of loan finance for small scale investors in the capacity to expand and intensify their farming, fisheries and non-agricultural rural businesses. This credit facility will be implemented as a demand-based rural financing instrument for leveraging funds of selected commercial banks and Micro Finance Institutions (MFIs) for on-lending activities.

5.2 *Component 2.* Capacity building and support for institutions and rural entrepreneurs. This component aims at supporting institutions and rural entrepreneurs through the implementation of the following sub-components:

5.2.1 Sub-component 2.1: *Support to essential local institutions*. This sub-component aims at providing capacity building to the financial institutions staff in order to

support and address the financial needs of rural enterprises and MSMEs particularly those owned by women and youth.

5.2.2 Subcomponent 2.2: *Business Development Support (BDS)*. This sub-component aims at supporting capacity development strategies to increase access to financial and business development services to smallholders inter alia through (i) the implementation of a systematic planning and (ii) capacitating process and market linkages.

II. Implementation Arrangements

A. Organisation and Management

6. *Lead Project Agency (LPA).* The BNI shall be the LPA implementing the Project on behalf of the MEF. As such the BNI will ensure the day to day oversight of the Project.

7. *National Project Steering Committee (NPSC)*.

7.1 *Establishment and composition*. A NPSC chaired by the Permanent Secretary of MEF shall be established to serve as the governing body of the Project. The NSPC shall be composed of representatives of different Ministries (Agriculture, Fisheries, Industry and Trade and Labour); Confederation of Business Associations (CTA) of Mozambique representing the private sector, civil society organizations and National Union of Farmers representatives, Bankers Association and MFIs representatives and any other relevant organisations working for the achievement of the Project's objectives.

7.2 *Responsibilities*. The NPSC shall provide strategic guidance towards the achievement of project objectives and contribute to the higher-level sector policy and strategic goals. It will also be responsible for review and approval of AWPBs, and annual reports.

8. *Project Management Unit (PMU).*

8.1 *Establishment and composition*. A PMU managed by a Project Coordinator and composed of a team of individual consultants contracted through a competitive process and performance based agreements shall be established at BNI. In addition to the Project Coordinator, the key staff of PMU shall mainly consist of (i) a finance manager, (ii) a procurement officer, (iii) an accountant, (iv) a M&E/ Knowledge Management specialist, (v) a rural finance specialist and any other individuals as required and described in the PIM. The PMU shall be organised in one National Project Management Unit (NPMU) and three (3) regional project management units (RPMUs).

8.2 *Responsibilities*. The PMU shall be responsible for overall Project implementation. The main responsibilities of the PMU shall include inter alia: (i) preparation of the AWPB and submission to the Fund's no-objection; (ii) financial management; (iii) procurement, including contracting of service providers; project facilitation in the three regions; and (iv) reporting, monitoring, evaluation and knowledge management.

B. Programme implementation

9. *Regional Project Management Units* (RPMUs). The RPMUs shall be responsible for identifying project investments opportunities as well as monitoring activities during implementation. These units shall also have the responsibility for developing mechanisms for ensuring complementarity of donor supported rural finance activities in the region.

10. *Regional Project Consultative Groups* (RPCGs). A RPCG shall be established in each of the three regions as essential resource body to allow the PMU and BNI confront issues, debate constraints affecting the Project, reviewing Project approaches, strategies and AWPBs, and act as a forum for coordinating financial service institutions, government bodies, and other parties and organizations operating in the Project area. Each RPCG will be chaired by the Provincial Head of the MEF or a representative.

11. *Umbrella Fund.* A consolidated Umbrella Fund within the BNI will manage through a fund manager the main Technical Assistance and support funds under the Project inter alia to financial institutions and Accumulating Savings and Credit Association (ASCAs). The implementation of CIF activities under component 1 will be managed by this Umbrella Fund.

12. *Service Providers*. Service providers will be sourced through a competitive tendering process to undertake the graduation activities under component 1.

13. *Subsidiary Loan Agreements* (SLAs). The implementation of the LOC will require the participation of Participating Financial Institutions to fulfill the objectives of the Project. The facility will be managed by BNI as the apex financial institution with on-lending to PFIs. To do so, the BNI shall enter into SLAs with the PFIs, selected in close collaboration with PMU, to determine the terms and conditions of the sub-loans.

C. Monitoring and evaluation (M&E)

The M&E system will have a three-level structure, consisting of output monitoring, outcome monitoring and impact evaluation. The PMU M&E under the supervision of the Project Coordinator will have the lea responsibility for the coordination of all the M&E activities of the Project. The PMU in collaboration with the LPA will be responsible for collecting and storing key M&E data on their activities.

D. Mid-Term Review (MTR)

A MTR will be conducted at the end of third year of project implementation, to assess the progress, achievements, constraints and emerging impact and likely sustainability of programme activities and make recommendation and necessary adjustments for the remaining project period. The MTR will be carried out jointly by the LPA/government and IFAD.

E. Programme implementation Manual (PIM)

14. *Preparation*. The LPA shall prepare a draft PIM acceptable to the Fund. The PIM shall include among other arrangements: (i) institutional coordination and day-to-day execution of the Project; (ii) Project budgeting, disbursement, financial management, procurement, M&E, reporting and related procedures; (iii) detailed description of implementation arrangements for each Project component; and (iv) such other administrative, financial, technical and organizational arrangements and procedures as shall be required for the Project.

15. *Approval and Adoption*. The LPA shall forward the draft PIM to the Fund for no objection. The LPA shall adopt the PIM, substantially in the form approved by the Fund, and the LPA shall promptly provide copies thereof to the Fund. The Recipient shall carry out the Project in accordance with the PIM and shall not amend, abrogate, waive or permit to be amended, abrogated, or waived, the aforementioned manual, or any provision thereof, without the prior written consent of the Fund.

Schedule 2

Allocation Table

1. *Allocation of Grant Proceeds.* The Table below sets forth the Categories of Eligible Expenditures to be financed by the Grant and the allocation of the amounts to each category of the Financing and the percentages of expenditures for items to be financed in each Category:

Category	Grant Amount Allocated in USD (expressed in USD)	Percentage*
I. Vehicles	700 000	100%
II. Equipment & Materials	400 000	100%
III. Consultancies	13 000 000	100%
IV. Training	4 850 000	100%
V. Workshops	1 150 000	100%
VI. Credit, Guarantee Funds	29 300 000	100%
VII. Salaries & Allowances	5 400 000	100%
VIII. Operating Costs	1 100 000	100%
Unallocated	6 200 000	100%
TOTAL	**62 100 000**	

Percentage* All the costs are 100% eligible inclusive of taxes but exclusive of counterpart funds

2. *Start-up costs*. Withdrawals in respect of expenditures for start-up costs under categories consultancies, training and workshop to be incurred before the satisfaction of the General Conditions precedent to withdrawal shall not exceed an aggregate amount of USD 500 000.

Schedule 3

Special Covenants

In accordance with Section 12.01(a)(xxiii) of the General Conditions, the Fund may suspend, in whole or in part, the right of the Recipient to request withdrawals from the Grant Account if the Recipient has defaulted in the performance of any covenant set forth below, and the Fund has determined that such default has had, or is likely to have, a material adverse effect on the Project:

1. *Gender strategy*. The Recipient ensures that a gender and social inclusion strategy shall be established in order to give equal chances to women and men of different ages and socioeconomics categories, including youth to participate in the Project activities.

Logical framework

Results Hierarchy	Indicator Name[1]	Baseline	Mid-term	End Target	Source	Frequency	Responsibility	Assumptions
Goal: To contribute to rural household livelihood improvement	Proportion (per cent) of rural households with improvement in asset ownership index (RIMS/ORMS 3rd level)	TBD	20 per cent	60 per cent by YR6	National statistics, impact surveys, baseline and PCR	Baseline and PCR	National implementing institutions and PMU	The economy will continue to grow and the political enabling environment will remain stable
Development Objective: to increase the availability of, access to, and use of adapted (appropriate, affordable, and innovative) inclusive sustainable financial services, and technical support services in rural areas	Number of direct beneficiaries accessing adapted financial services	TBD	120,000	**287,700 direct beneficiaries** of which 57,540 are youth (28,770 male and 28,770 female) and 230,160 are both male (115,080) and women (115,080)by Yr 6	Project progress reports, impact surveys, baseline and PCR	Baseline, Project progress reports and PCR	National implementing institutions and PMU	Economic and weather conditions prevail favourable Macro-economic indicators will remain favourable
Component 1:Improved access to adapted financial services for rural entrepreneurs								
Outcome 1: Increased accessibility to diverse inclusive financial products and services has improved the livelihoods and resilience of rural smallholder farmers, agro-entrepreneurs, non-agricultural entrepreneurs and enterprises.	viii. per cent of persons/ households reporting using rural financial services	TBD	50 per cent	100 per cent	Project progress reports	Semi-annual, Annually	PMU, fund manager	Rural entrepreneurs willing and participate actively in implementation of financial services
Output 1.1. Graduation Promotion and Out-reach Programme established and operational	Number of persons in rural areas who have completed the graduation programme and are actively involved in income generating activities (RIMS/ORMS)	0	4,000direct beneficiaries	**20,000 direct beneficiaries** of which 4,000 youth (2,000 male and 2,000 women), and 16,000 are both male (8,000) and female (8,000)	Financial Institutions reports, Supervision Mission reports	Semi-annual, Annually	PMU, IP	Ultra-poor people able and willing to participate in the programme

[1] Indicators refer to Project area.

Results Hierarchy	Indicator Name[1]	Baseline	Mid-term	End Target	Source	Frequency	Responsibility	Assumptions
Output 1.2 Crowding-in Fund established and operational	Number of rural Entrepreneurs supported by the Crowding-in Fund disaggregated by gender with at least 50 per cent women and 20 per cent youth (RIMS/ORMS)	0	4,000 direct beneficiaries/ entrepreneurs	**20,000 direct** [i]beneficiaries/entrepreneurs of which 4,000are youth (2,000 male and 2,000 female) and 16,000 are both male (8,000) and women (8,000)	Financial Institutions reports, Supervision Mission reports	Semi-annual, Annually	PMU, IP	Rural entrepreneurs willing and attracted by the available Crowding-in fund
Output 1.3 Line of credit established	Number of rural Entrepreneurs accessing targeted credit lines (RIMS/ORMS)	0	30,000 direct beneficiaries	**169, 400 direct beneficiaries** of which, 33,880 are youth (16,940 male and 16, 940 female), and 135,520 are both male (67,760) and female (67,760).	Financial Institutions reports Supervision Mission reports	Semi-annual, Annually	PMU, IP	Rural entrepreneurs willing and attracted by the available LoC
Component 2: Capacity building and support for institutions and rural entrepreneurs **Sub -component 2.1 : Support to essential local institutions**								
Outcome 2: Institutional capacity enhanced of FIs delivering sustainable and appropriate financial support for rural smallholder farmers, agro-entrepreneurs and non-agricultural entrepreneurs.	(Number) percentage of partner financial service providers with financial self-sufficiency above 100 per cent (RIMS/ORMS)	0	25 per cent	75 per cent	Financial Institutions reports	Annually	PMU, IP	MFIs are interested in extending services in rural
Output 2.1.1 Capacity building on financial literacy and business planning training provided [ii]	Number of persons in rural areas trained on financial literacy (RIMS/ORMS)	7.469 million (77 per cent) of the rural adults are financially excluded[2]	20,000 direct beneficiaries in financial literacy training	**100,000 direct beneficiaries** of which 20,000 are youth (10,000 male and 10,000 female) and 80,000 are both male (40,000) and female (40,000)	Financial Institutions reports	Annually	PMU, IP	MFIs are interested in extending services in rural

[2] FinScope study of Mozambique (2014)

Results Hierarchy	Indicator Name[1]	Baseline	Mid-term	End Target	Source	Frequency	Responsibility	Assumptions
Output 2.1.2 Financial institutions strengthened	Number of financial institutions supported (RIMS/ORMS)	TBD	15	40 FIs	Financial Institutions reports	Annually	PMU, IP	MFIs are interested in extending services in rural
Output 2.1.3 Sustainable ASCAs strengthened	Number of active/ functional ASCAs with leadership disaggregated by gender RIMS/ORMS	20,292[3]	22,292 (an incremental of 2,000 ASCAs)	**27,292 ASCAs** (an incremental of 7,000 ASCAs)	Project progress reports and Annual Survey report	Annually	PMU	Rural entrepreneurs willing and attracted by the available services
Output 2.1.4 Community based institutions (ASCAs members) strengthened on climate resilient technology and nutrition related activities	Number of ASCA group members supported to sustainably manage natural resources and climate-related risks	0	2,000 ASCAs members[iii]	7,000 ASCAs members	Project progress reports and Annual Survey report	Annually	PMU	Member of ASCAs and rural entrepreneurs willing and attracted by the available information services
	Number of persons/households provided with targeted support to improve their nutrition	0	2,000 ASCAs members	7,000 ASCAs members	Project progress reports and Annual Survey report	Annually	PMU	Member of ASCAs and rural entrepreneurs willing and attracted by the available information services
Subcomponent 2.2: Support to business development services and market linkages								
Output 2.2.1: Study on Business Development Services	Reporting on number of Business Development Services (BDS) activities being undertaken by Development partners and GoM (RIMS/ORMS)	TBD	1	1 Status of BDS in Mozambique Survey report	DFIs, IPEME, Financials Institutions, other survey reports	Once-off	PMU	DFIs and Financial Institutions willing to share information and activities within BDS
Output 2.2.2: Business Development Services (BDS) Support/ non-financial services provided to Target Beneficiaries, in partnership with PROMER, PROSUL, PROPESCA and BAGC	Number of agri-enterprises, aqua-enterprises & non-agricultural enterprises accessing facilitated non-financial services (RIMS/ORMS)	TBD	24,000	63,370	Project progress reports and Annual Survey report	Bi-Annually	PMU	Identification of Rural entrepreneurs willing and attracted by the available non-financial services

[3] Facts on FSDMoç Saving Groups Study shared with FARE as per July 2017.

Results Hierarchy	Indicator Name[1]	Baseline	Mid-term	End Target	Source	Frequency	Responsibility	Assumptions
Output 2.2.3: Identification of target group members to participate as incubate start-up agri-entrepreneurs and non agri-entrepreneurs	Number of target beneficiaries with incubated start-up agri- and non-agri entrepreneurs.	TBD	2,500	5,000	Project progress reports and Annual Survey report	Bi-Annually	PMU	Target beneficiaries are interested in becoming incubated agri-entrepreneurial and non- agri-entrepreneurial trainees
Component 3: Project Management								
Outcome 3 : Capacity of PMU strengthened at central, provincial and district levels	Number of central and regional PMUs established	0	1 central PMU and 3 regional PMUs	1 central PMU and 3 regional	Project progress reports, food survey and Supervision Mission reports	Annually	PMU	

[i] Women (heads of households, wives and young women) will account for at least 50% of the target. The youth will also account for at least 20% of the target.
[ii] An individual is likely to be trained in more than one topic
[iiiii] Average size of ASCA is 10 members